الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة السابعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٢٢
المعقودة يوم الخميس
٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الثانية والعشرين

UN LIBRARY
DEC 2 9 1997
UN/SA COLLECTION

الرئيس: السيد العربي (مصر)

المحتويات

بنود جدول الأعمال ٤٩ إلى ٦٥ و ٦٨ و ١٤٢؛ و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات تحت جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى: Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-0794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr.GENERAL
A/C.1/47/PV.22
22 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٥

بنود جدول الأعمال ٤٩ الى ٦٥ و ٦٨ و ١٤٢؛ و ٦٧ و ٦٩ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات تحت جميع البنود المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشرع اللجنة الآن في المرحلة الثانية من عملها. وكما يعلم الأعضاء، خصصت هذه الجلسة والجلسات الأخرى المقرر عقدها في الفترة من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر الى ١١ تشرين الثاني/نوفمبر لتقديم مشاريع القرارات والتعقيب عليها.

السيد كراسولين (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في القرار ٥٨/٤٥ سين، المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام أن يجري، بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين، وآخذا في الاعتبار آراء الدول الأعضاء والمعلومات الأخرى ذات الصلة، دراسة للمفاهيم والسياسات الأمنية الدفاعية لتقديمها الى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين.

ويسرني أيما سرور، بصفتي رئيسا لفريق الخبراء الحكوميين المنشأ لإجراء دراسة للمفاهيم والسياسات الأمنية الدفاعية، أن أخاطب الجمعية صباح اليوم، لأعرض عليها نتائج أعمالنا، التي ترد في الوثيقة A/47/394.

وقد اعتمد هذه الدراسة بالإجماع فريق الخبراء الذي يضم، بالإضافة الى شخصي، خبراء من الأرجنتين، وألمانيا، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الاسلامية، وبولندا، وفرنسا، ومصر، ونيجيريا، والهند، وهولندا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري لجميع زملائي في الفريق، ليس فقط على الإسهام القيم الذي قدموه ليكلل عملنا بنهاية ناجحة، وإنما أيضا للدعم الذي قدموه لي شخصيا.

واسمحوا لي، السيد الرئيس، أن أشير الى بعض السمات الرئيسية للدراسة. ولكني أود في البداية أن أسترعي الانتباه بصفة خاصة الى فقرتي قرار الجمعية العامة ٥٨/٤٥ سين، اللتين تدعوان الى إجراء الدراسة. وفي رأيي، أن تلكما الفقرتين تصفان على أفضل وجه الكيفية التي يمكن أن تسهم بها هذه الدراسة في تفهم أفضل لمختلف المفاهيم والسياسات الأمنية الدفاعية التي ظهرت في الأعوام القليلة الماضية، والطريقة التي يمكن بها لهذه المفاهيم والسياسات أن تسهم بدورها في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

في الفقرة ١ من القرار، ترى الجمعية العامة:

"... أن لإقامة حوار دولي بشأن المفاهيم والسياسات الأمنية الدفاعية أهمية كبيرة لتدعيم عملية تحقيق نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي". (القرار ٥٨/٤٥ سين، الفقرة ١)

وفي الفقرة ٢ تدعو الجمعية العامة:

"... الدول الأعضاء إلى إقامة حوار حول المفاهيم والسياسات الأمنية الدفاعية، أو أن تكثف هذا الحوار، على الصعيد الثنائي، وبخاصة على الصعيد الإقليمي، وحيث يقتضي الأمر، على الصعيد المتعدد الأطراف". (القرار ٥٨/٤٥ سين، الفقرة ٢)

والواقع أن فريق الخبراء فهم مهمته على أنها تتمثل في استكشاف الآراء والمفاهيم والحالات، بغية زيادة اهتمام المجتمع الدولي بنهج للأمن يستحق أن يولى اعتبارا خاصا لتأكيده على نهج دفاعي، بدلا من النهج الهجومي، وعلى العناصر العسكرية، فضلا عن العناصر السياسية.

ويورد التقرير ملخصا لمختلف النماذج والمفاهيم والأفكار والنظريات التي برزت في الثمانينات والتي تؤكد أهمية التركيز على الدفاع، بغية تحديد قيمتها بالنسبة للدراسة في مجموعها. وترد في الدراسة أيضا الافتراضات والحجج والاستنتاجات الرئيسية لدعاة مقترحات مثل "الدفاع غير الهجومي"، و "الدفاع غير الاستفزازي"، و "الدفاع الدفاعي"، و "الكفاية المعقولة" وما إلى ذلك.

ونظرا لأن كل هذه النماذج تؤكد على الاعتبارات العسكرية، خلص فريق الخبراء إلى أن "الأمن الدفاعي" كما حددته الدراسة، يتجاوز كل هذه الأفكار. فهو يشمل كلا من العناصر السياسية والعسكرية التي تهدف إلى كفالة أن تُسيِّر جميع الدول سياساتها وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وتعتمد موقفا عسكريا ومستوى للقوات بما يكفل الدفاع الفعال ولا يشكل، في الوقت نفسه، تهديدا للدول الأخرى.

وتعرف الدراسة "الأمن الدفاعي" بوصفه أداة عاملة على أنه:

"... حالة من السلم والأمن تحقق خطوة فخطوة وتستدام عن طريق اتخاذ تدابير فعالة وملموسة في الميدانين السياسي والعسكري يتم في إطارها ما يلي:

(أ) إقامة علاقات ودية بين الدول والمحافظة عليها؛

(ب) تسوية المنازعات بالوسائل السلمية والمنصفة مما يترتب عليه استبعاد اللجوء إلى القوة؛

(ج) إزالة القدرة على شن هجوم مفاجئ وعلى البدء في عمليات هجومية كبيرة النطاق، وذلك من خلال تحديد الأسلحة ونزع السلاح على نحو يمكن التحقق منه" واتخاذ تدابير لبناء الثقة والأمن وإعادة تشكيل هياكل القوات المسلحة وتوجيهها وجهة دفاعية". (A/47/394، الفقرة ١٢)

وتناقش الدراسة كيف يمكن للدول أن تحقق هذا الغرض على أفضل وجه، وتؤكد، بصفة خاصة، على أن طرائق سياسات الأمن الدفاعي ستتوقف، في الواقع العملي، على الحالة الأمنية السائدة في كل منطقة بذاتها وعلى مفاهيم الدول المعنية في هذا الصدد.

وتبدأ الدراسة باستكشاف الأحداث الأخيرة والاتجاهات الحالية في البيئة الأمنية الدولية التي ربما تكون قد جعلت هذه البيئة أكثر ميلا لتحقيق الأمن الدفاعي.

ويستعرض الفصل الثاني الاتجاهات الإيجابية الحديثة في أوروبا، بما في ذلك بروز التعاون في أعقاب الحرب الباردة، ويبرز المنجزات في ميدان الحد من التسلح ونزع السلاح. كما يدرس التقرير الدور المعزز الذي برز للتعاون الإقليمي والأمم المتحدة، في مختلف المناطق والمناطق دون الإقليمية في العالم. وأخيرا يسترعي هذا الفصل الاهتمام أيضا إلى التهديدات الحالية للأمن والتهديدات الآخذة في الظهور.

ويناقش الفصل الثالث جوهر مفاهيم وسياسات الأمن الدفاعي وسماتها الرئيسية. ويستعرض الدراسات المتعلقة بالدفاع غير الهجومي التي سادت في أوروبا أثناء العقد الأخير، كما يدرس المقترحات التي وضعت في بقاع أخرى من العالم، وعلى الأخص تلك المتصلة بأسلحة التدمير الشامل، والتي تتصل بالأمن الدفاعي. وبعد استعراض بعض هذه النماذج والمفاهيم والأفكار، ينتقل التقرير إلى دراسة أهداف ومضمون الأمن الدفاعي وسماته الرئيسية. وفي قيامه بذلك يوصي بالتأكيد على الاعتبارات السياسية والعسكرية في الأمن الدفاعي.

وفي الفصل الرابع، ينتقل التقرير إلى بعض المشاكل التي تعترض تنفيذ سياسات الأمن الدفاعي، والتي تنصب على صعوبة التمييز بين الأسلحة الهجومية والأسلحة الدفاعية، ومنظومات تلك الأسلحة، والحاجة إلى الاحتفاظ بالقدرة على شن هجمات مضادة على المستوى التكتيكي والتعبوي للعمليات العسكرية، لضمان الدفاع الفعال، والصعوبات الكامنة في التزام الدول المشترك بالدفاع الجماعي. وكما دُرست أيضا قابلية مفاهيم وسياسات الأمن الدفاعي للتطبيق على المستويات الثنائي والإقليمي والعالمي.

وفي الفصل الخامس درست الاستراتيجيات والتدابير اللازمة لتعزيز الأمن الدفاعي. وتتضمن التدابير المحددة لهذا الغرض ترتيبات الأمن الجماعي والتعاون الإقليمي المتفقة مع الميثاق، وتدابير بناء الثقة والأمن؛ واتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح، والتحقق من الامتثال. وفي كل حالة، ترد أمثلة للطرق التي تمكن الدول من تعزيز الأمن الدفاعي على الصعيد الثنائي، في مناطق معينة أو على الصعيد العالمي.

وأخيرا، يُختتم التقرير بدراسة عدد من التدابير التي قد تود الدول اعتمادها، والتي قد تسهم في تحقيق مفاهيم وسياسات الأمن الدفاعي أو تؤدي إلى تحقيقها. وفي هذا الصدد، وعلى حين يؤكد التقرير مرة أخرى أنه لا توجد صيغ جاهزة يمكن تطبيقها على الصعيد العالمي لتعزيز الأمن الدفاعي، فإنه يحدد، مع ذلك، بعض الخطوات التي يمكن أن تتخذها جميع الدول نحو تنفيذ الأمن الدفاعي. وعلى رأس هذه التدابير احترام مبادئ وأحكام الأمن الدفاعي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.

وأنتقل مرة أخرى إلى قرار الجمعية العامة ٥٨/٤٥ سين والأهمية التي يعلقها على إقامة حوار دولي بشأن مفاهيم وسياسات الأمن الدفاعي، سواء على الصعيد الثنائي أو الإقليمي أو العالمي. وإذا أمكن للدراسة الحالية أن تسهم بطريقة فعالة في توليد حوار مستنير حول هذا الموضوع، فإننا في فريق الخبراء سنشعر بالارتياح حقا لأن جهودنا لم تضع هباء.

وأود أن أحيط اللجنة علما بأن مقدمي قرار الجمعية العامة ٥٨/٤٥ سين الإقليميين، والمشتركين في فريق الخبراء يعكفون الآن على إعداد مشروع قرار مناسب سيعمم رسميا عما قريب.

وأود، بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار، أن أعرب عن الأمل في أن يعتمد بتوافق الآراء.

السيد فاسكيز (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يسرني أن أعرض مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/C.1/47/L.7 تحت البند ٦١ (م) من جدول الأعمال، "نزع السلاح التقليدي على النطاق الإقليمي". وتذكّر الجمعية العامة، بموجب هذا النص، بالمقرر ٤١٢/٤٦ المؤرخ في ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، وتقرر أن ترحب بتقرير الأمين العام عن المسألة، وتدعو الدول الأعضاء التي لم تواف الأمين العام بآرائها بعد أن تقوم بذلك، وأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والأربعين البند المعنون "نزع السلاح التقليدي على النطاق الإقليمي".

إن وفدي بانتظار تقارير إضافية من الدول الأعضاء حتى يتوفر له ما يكفي من معلومات لإعداد مشروع قرار بهذا الشأن.

ونأمل أن تعتمد اللجنة مشروع المقرر هذا بتوافق الآراء.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن آخر موعد لتقديم مشاريع القرارات بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح قد جرى تمديده حتى الساعة الخامسة من مساء يوم الجمعة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، أرجو من الوفود التي ترغب في تقديم مشاريع قرارات أن تحيلها إلى أمانة اللجنة قبل حلول الموعد المحدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥